



تحليل التعرفة الجمركية الجديدة



TRENDS | **ترندز**
Economic studies | لدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi



الملخص التنفيذي

تُمثل التعرفة الجمركية الجديدة توجُّهًا اقتصاديًا لإعادة توجيه الاستيراد نحو المواد الأولية ومدخلات الإنتاج، مع الإبقاء على رسوم أعلى على بعض السلع النهائية والكمالية؛ لحماية الإنتاج المحلي، وترشيد استخدام القطع الأجنبي.

أبرز التخفيضات

كلينكر الإسمنت انخفض من

20 دولارًا إلى 7 دولارات للطن، بنسبة تراجع تقارب 65%

السكر الخام انخفض من

54 دولارًا إلى 7 دولارات للطن، بنسبة تراجع تقارب 87%

القمح القاسي والطري انخفض

من 14 دولارًا إلى 2 دولار للطن، بنسبة تراجع تقارب 86%

الزيت النباتي الخام انخفض من

100 دولار إلى 53 دولارًا للطن، بنسبة تراجع تقارب 47%

المواد المستقرة أو شبه المستقرة

1
حديد الصب الخام بقي مستقرًا عند
مستوى منخفض، 7 دولارًا للطن

2
إسمنت بورتلاند بقي عند 27 دولارًا
للطن، من دون تغيير

3
الأرز ودقيق الحنطة بقيا عند 27 دولارًا
للطن

4
الزيت النباتي المكرر بقي عند 300 دولار
للطن، ما يعني أن التخفيض استهدف
المادة الخام أكثر من المنتج النهائي

أبرز الارتفاعات

03

بعض السلع
النهائية بقيت عند
رسوم مرتفعة؛
بهدف حماية
المنتج المحلي،
وتقليل الاستيراد
الاستهلاكي

02

دقيق الذرة ارتفع
من 27 دولاراً إلى 53
دولاراً للطن، بنسبة
ارتفاع تقارب 96٪

01

القرميد الإسمنتي
ارتفع من 54 دولاراً
إلى 153 دولاراً
للطن، بنسبة ارتفاع
تقارب 183٪

الدلالة الاقتصادية

تعكس التعرفة الجديدة توجُّهاً واضحاً نحو تخفيض تكلفة الإنتاج المحلي بدلاً من تخفيض الرسوم على جميع السلع. فهي تمنح أولوية للمواد التي تدخل في الصناعة والغذاء وإعادة الإعمار، مثل الكالينكر، السكر الخام، القمح، والزيوت الخام، مع الحفاظ على رسوم أعلى على بعض المنتجات النهائية.

الأثر المتوقع

- دعم الصناعات المحلية عبر خفض تكلفة المدخلات
- خدمة إعادة الإعمار من خلال تخفيض الكالينكر، واستقرار الحديد عند رسم منخفض
- تخفيف الضغط على بعض السلع الأساسية إذا انتقل أثر التخفيض إلى السوق
- احتمال دعم الليرة إذا توجَّه الاستيراد نحو الإنتاج بدلاً من السلع الجاهزة
- بقاء مخاطر مرتبطة بعدم انعكاس التخفيضات على الأسعار، أو انتقال بعض السلع مرتفعة الرسوم نحو التهريب

تعتمد التعرفة الجديدة على مبدأ التمييز بين المواد الأولية والسلع النهائية. المواد الأولية الداخلة في الصناعة حصلت في عدد من البنود على تخفيضات واضحة، بينما بقيت بعض السلع النهائية أو الكمالية عند رسوم مرتفعة، أو خضعت لرسوم أعلى بهدف حماية الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد الاستهلاكي.

لذلك يجب قراءة التعرفة الجديدة من زاوية اقتصادية أوسع، وليس من زاوية رقم الرسم الجمركي وحده.

يُشكّل إصدار التعرفة الجمركية الجديدة خطوة اقتصادية مُهمّة في مرحلة تتطلّب إعادة تنظيم العلاقة بين الاستيراد والإنتاج المحلي. فالتعرفة لم تُعد مجرد جدول رسوم على السلع الداخلة إلى البلاد، بل أصبحت أداة توجيه اقتصادي تؤثر في تكلفة الإنتاج، حركة التجارة، أسعار السلع، نشاط المعامل، إعادة الإعمار، وحجم الطلب على القطع الأجنبي.

جدول مقارنة لأبرز المواد

التعرفة 2026	التعرفة 2025	التعرفة سابقًا	الوحدة	المادة
7 دولارات	7 دولارات	120 دولارًا	طن	حديد الصب الخام
27 دولارًا	27 دولارًا	100 دولار	طن	إسمنت بورتلاند
7 دولارات	20 دولارًا	-	طن	كلينكر الإسمنت
5 دولار	0 دولار	80 دولارًا	KVA	محولات كهربائية
5% من الفاتورة	300 دولار	300 دولار	قطعة	عزاقات زراعية
153 دولارًا	54 دولارًا	150 دولارًا	طن	القرميد الإسمنتي
13 دولارًا	14 دولارًا	80 دولارًا	طن	أسمدة زراعية
5 دولارات	7 دولارات	75 دولارًا	قطعة	هاتف ذكي شريحة أولى
20 دولارًا	20 دولارًا	225 دولارًا	قطعة	هاتف ذكي شريحة ثانية
40 دولارًا	54 دولارًا	500 دولار	قطعة	هاتف ذكي شريحة ثالثة
100 دولار	100 دولار	900 دولار	قطعة	هاتف ذكي شريحة رابعة
33 دولارًا	100 دولار	300 دولار	طن	لحوم دواجن مجمدة

التعرفة 2026	التعرفة 2025	التعرفة سابقًا	الوحدة	المادة
100 دولار	499 دولارًا	–	طن	لحوم أبقار مجمدة بدون عظم
7 دولارات	54 دولارًا	80 دولارًا	طن	السكر الخام قصب\ شوندر
53 دولارًا	54 دولارًا	110 دولار	طن	بطاطا
53 دولارًا	54 دولارًا	110 دولار	طن	تمر
100 دولار	100 دولار	160 دولار	طن	تفاح
300 دولار	300 دولار	300 دولار	طن	شاي أسود
2 دولار	14 دولارًا	18 دولارًا	طن	قمح قاسي
2 دولار	14 دولارًا	18 دولارًا	طن	قمح طري
27 دولارًا	27 دولارًا	40 دولارًا	طن	أرز
27 دولارًا	27 دولارًا	45 دولارًا	طن	دقيق حنطة
53 دولارًا	27 دولارًا	45 دولارًا	طن	دقيق ذرة
300 دولار	300 دولار	400 دولار	طن	زيت نباتي مكرر
53 دولارًا	100 دولار	–	طن	زيت نباتي خام

■ تخفيض على المواد الأولية الصناعية

جزءًا من تكلفة مدخلات البناء. أما حديد الصب الخام، فقد بقي في مستواه السابق بـ7 دولارات للطن. أما الإسمنت الجاهز نفسه فبقي عند 27 دولارًا للطن، ما يعني أن السياسة الجمركية تتجه إلى دعم إنتاج الإسمنت داخل البلاد بدلًا من تشجيع استيراده جاهزًا.

أبرز اتجاه في التعرفة الجديدة هو تخفيض الرسوم على عدد من المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج، مع تثبيت بعض المدخلات الصناعية عند مستويات منخفضة. يظهر ذلك في كلينكر الإسمنت؛ حيث تراجع الرسم الإجمالي من 20 دولارًا في 2025 إلى 7 دولارات في 2026، وهو تعديل مهم؛ لأنه يدعم مصانع الإسمنت ويخفف

■ تخفيض على مواد غذائية أولية

في المقابل، بقيت بعض السلع عند رسوم مرتفعة، مثل البسكويت الحلو الذي ارتفع من 300 دولار إلى نحو 751 دولارًا. هذا الفرق بين السكر الخام والبسكويت النهائي يوضح فلسفة التعرفة: تخفيض مدخل الإنتاج ورفع رسم المنتج النهائي الذي يمكن تصنيعه محليًا.

شملت التعرفة الجديدة عددًا من المواد الغذائية الأولية. السكر الخام انخفض من 54 دولارًا في 2025 إلى 7 دولارات في 2026، والزيت النباتي الخام انخفض من 100 دولار إلى 53 دولارًا. هذا النوع من التخفيضات يخدم الصناعات الغذائية التي تعتمد على السكر والزيت كمدخلات إنتاج، مثل الحلويات، البسكويت، الزيوت المعبأة، وبعض الصناعات التحويلية.

■ تخفيضات في اللحوم وبعض السلع الأساسية

كما انخفضت رسوم القمح القاسي والطري من 14 دولارًا إلى 2 دولار فقط، وهو تعديل مهم؛ لأن القمح يرتبط بالأمن الغذائي وبصناعة الدقيق والخبز. أما الأرز ودقيق الحنطة فبقيا عند 27 دولارًا، ما يشير إلى أن التخفيض كان انتقائيًا وليس عامًا على كل المواد الغذائية.

انخفضت رسوم لحوم الأبقار المجمدة بدون عظم من 499 دولارًا في 2025 إلى 100 دولار في 2026، وانخفضت رسوم لحوم الدواجن المجمدة من 100 دولار إلى 33 دولارًا. هذه التخفيضات يمكن أن تُخفف ضغط الأسعار في الأسواق إذا وصلت إلى المستهلك، لكنها تحتاج إلى رقابة على حلقات الاستيراد والتوزيع؛ لأن انخفاض الرسم لا يعني تلقائيًا انخفاض السعر النهائي.

■ بقاء رسوم مرتفعة على السلع ذات البدائل المحلية أو الكمالية

لكن هذا النوع من الرسوم يحتاج إلى توازن. فإذا كان المنتج المحلي متوافرًا بجودة وسعر مناسبين، تصبح الحماية مفيدة. أما إذا كان الإنتاج المحلي غير كافٍ أو لا يُغطّي الطلب، فقد تتحوّل الرسوم المرتفعة إلى ضغوط على المستهلك.

تظهر التعرّف الجديدة رسومًا مرتفعة على بعض المواد ذات الطابع الاستهلاكي أو التي توجد بدائل محلية لها. من الأمثلة: البسكويت الحلو، الشاي، الألبسة، اللبن، وبعض الفواكه. الهدف الاقتصادي من ذلك هو حماية الإنتاج المحلي أو الحد من استيراد السلع التي تستهلك القطع الأجنبي من دون ارتباط مباشر بالإنتاج.

■ التحوُّل إلى الرسوم النسبية في بعض البنود

يربط الرسم بقيمة السلعة الفعلية. لكنه يحتاج إلى ضبط دقيق لقيمة الفواتير؛ لأن أيَّ تخفيض غير حقيقي في قيمة الفاتورة يؤدي إلى انخفاض الرسم المحصل.

في عددٍ من المواد، لم تُعدَّ التعرفة رقمًا ثابتًا بالدولار، بل تحوَّلت إلى نسبة من قيمة الفاتورة، مثل العزاقات والجرارات الزراعية. هذا التحوُّل يمكن أن يكون أكثر عدالة من الرسم الثابت؛ لأنه

02

■ الفصل بين المادة الأولية والمُنتج النهائي

■ تخفيض على المواد الأولية الصناعية

هذا الفصل يحمل دلالة اقتصادية مهمة؛ لأنه يدفع باتجاه تصنيع السلعة داخل البلاد بدلًا من استيرادها جاهزة. فعندما تنخفض تكلفة المادة الخام وترتفع تكلفة المنتج النهائي المستورد، تصبح الصناعة المحلية أكثر قدرة على المنافسة، بشرط أن تتوافر الطاقة والتمويل والعمالة والقدرة التشغيلية. أما إذا كانت الصناعة المحلية غير قادرة على تلبية الطلب، فقد يتحول هذا التوجُّه إلى ضغط على الأسعار بدل أن يكون دعمًا للإنتاج.

تقوم التعرفة الجديدة على تمييز واضح بين المادة الأولية والمُنتج النهائي. فالسياسة الجمركية لا تتَّجه إلى تخفيض الرسوم على كلِّ السلع، بل تمنح أولوية للمواد التي تدخل في الإنتاج المحلي، مثل الكاينكر، السكر الخام، القمح، والزيوت الخام. في المقابل، تبقى بعض السلع النهائية عند رسوم مرتفعة، خصوصًا عندما تكون قابلة للتصنيع محليًا، أو عندما توجد بدائل في السوق.



■ دعم الإنتاج المحلي

تخفيض الرسوم على المواد الأولية يمنح المنتج المحلي فرصة أفضل للعمل. فالمعمل الذي يستورد مادة خام برسوم أقل يستطيع تخفيض تكلفة الإنتاج أو توسيع الكمية المنتجة أو تحسين هامش الربح الذي يساعده على الاستمرار. وهذا ينعكس على قطاعات واسعة مثل الإسمنت، الصناعات الغذائية، الصناعات الدوائية، والزراعة، إلى جانب إبقاء بعض مدخلات البناء عند مستويات جمركية منخفضة.

■ تحريك قطاع إعادة الإعمار

إعادة الإعمار تحتاج إلى حديد، إسمنت، كلينكر، آلات، كابلات، محوّلات، زجاج، مواد بلاستيكية، خشب، وأدوات صحية. تخفيض رسوم الكلينكر من 20 إلى 7 دولارات يمنح قطاع مواد البناء دعمًا أوضح؛ لأنه يدخل في إنتاج الإسمنت محليًا. أما حديد الصب الخام، فبقي عند مستوى جمركي منخفض 7 دولارات، ما يساعد على عدم رفع تكلفة أحد مدخلات البناء.

■ تخفيف استيراد السلع النهائية

عندما تنخفض رسوم المواد الأولية وترتفع رسوم بعض المنتجات النهائية، يصبح تصنيع السلعة محليًا أكثر جدوى من استيرادها جاهزة. هذه السياسة تساعد على نقل جزء من النشاط من التجارة البحتة إلى الإنتاج، وتفتح مجالًا لتشغيل العمالة وتحريك النقل والتخزين والخدمات الصناعية.

■ توجيه القطع الأجنبي نحو الاستيراد المنتج

من الناحية النقدية، هناك فَرْق كبير بين استيراد مادة أولية تدخل في الإنتاج واستيراد سلعة نهائية للاستهلاك. الأولي يمكن أن تتحوّل إلى إنتاج محلي وقيمة مضافة وفرص عمل، أما الثانية فتستهلك القطع الأجنبي مباشرة. لذلك يمكن للتعرفّة الجديدة أن تساعد في إعادة توجيه الطلب على القطع الأجنبي نحو مستوردات أكثر نفعًا للاقتصاد.

■ دعم الصناعات الغذائية والدوائية

التخفيضات على السكر الخام والزيوت الخام والمواد الأولية الدوائية والحليب والبقوليات تمنح الصناعات الغذائية والدوائية مساحة أوسع للعمل. هذان القطاعان يرتبطان مباشرة بمعيشة الناس، لذلك فإنّ أيّ تخفيض في تكلفة مدخلاتهما يمكن أن يكون له أثر اجتماعي مهمّ إذا انعكس على السعر والتوافر.

الأثر على إيرادات الخزينة

أما إذا لم يتحوّل التخفيض إلى نشاط إنتاجي واضح، فقد تخسر الخزينة جزءاً من إيراداتها من دون أثر اقتصادي كافٍ. لذلك ترتبط فاعلية التعرف الجديدة بقدرة الدولة على توسيع القاعدة النظامية للتجارة، وتقليل التهريب، وضمان أن المواد المستوردة برسوم منخفضة تدخل فعلاً في الإنتاج ولا تتحوّل إلى تجارة مضاربة أو تخزين.

قد يبدو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية وكأنه تراجع مباشر في إيرادات الخزينة، لكن الأثر الفعلي أكثر تعقيداً. فإذا أدى التخفيض إلى تنشيط الاستيراد النظامي للمواد الداخلة في الإنتاج، وإلى عودة جزء من المعامل للعمل، فقد تُعوّض الدولة جزءاً من انخفاض الرسم عبر توسّع النشاط الاقتصادي، وارتفاع حصيلة الضرائب والرسوم الأخرى، وزيادة حركة النقل والتخزين والإنتاج.

عدم انتقال التخفيض إلى المستهلك

أكبر مشكلة محتملة أن تنخفض الرسوم على الورق، لكن لا يشعر المستهلك بانخفاض الأسعار. يحدث ذلك عندما يحتفظ المستورد أو المُنتج بالفارق، أو عندما تبتلع تكلفة النقل والطاقة والتمويل أثر التخفيض الجمركي. لذلك لا يكفي خفض الرسوم، بل يجب متابعة السعر النهائي في السوق.

المنافسة وهوامش الربح

لا يكفي أن تنخفض الرسوم الجمركية حتى تنخفض الأسعار تلقائيًا في السوق. ففي حال ضعف المنافسة، يمكن أن يحتفظ المستورد أو المُنتج بجزء كبير من فرق التخفيض، وتبقى السلعة عند سعر مرتفع رغم انخفاض تكلفتها إدخالها أو تصنيعها. لذلك فإن أثر التعرف الجديدة يتوقف على وجود منافسة حقيقية بين المستوردين والمنتجين، وعلى قدرة الجهات الرقابية على متابعة السعر من المنفذ الجمركي حتى المستهلك النهائي. وتزداد أهمية هذه النقطة في المواد الغذائية والدوائية ومواد البناء؛ لأنها سلع تُؤثر مباشرة في المعيشة والإنتاج وإعادة الإعمار. فإذا لم ينتقل أثر التخفيض إلى السوق، ستبقى التعرف مجرد تعديل رقمي، ولن تُحقق الهدف الاقتصادي والاجتماعي المطلوب منها.

احتمال ارتفاع أسعار بعض السلع النهائية

رفع الرسوم على المنتجات التي لها بدائل محلية قد يحمي الصناعة، لكنّه قد يرفع سعر السلعة إذا كان الإنتاج المحلي غير كافٍ. مثال ذلك السلع الغذائية المُصنّعة مثل البسكويت أو السكاكر، وبعض الألبسة. حماية المنتج المحلي يجب ألاّ تتحوّل إلى حماية غير مشروطة للأسعار المرتفعة.

مخاطر التهريب

كلما ارتفع الرسم على سلعة معينة، اتسعت جاذبية التهريب. فإذا كانت الرسوم على بعض السلع النهائية مرتفعة جدًا، فقد يدخل جزء منها عبر قنوات غير نظامية. عندها تخسر الخزينة الرسوم، ويتضرّر المستورد النظامي، ويدخل إلى السوق مُنتج خارج الرقابة.

تعقيد التصنيف الجمركي

التعرفة الجديدة تقوم على تفصيل واسع بين مواد أولية و سلع نهائية وبنود فرعية. هذا التفصيل مفيد اقتصاديًا، لكنّه يفتح الباب أمام الخلاف في التصنيف. سلعة واحدة قد تُصنّف أحيانًا كمادة أولية وأحيانًا كمنتج نهائي، والفارق في الرسم قد يكون كبيرًا. لذلك يحتاج التطبيق إلى تعليمات واضحة حتى لا تتحوّل التعرفة إلى مصدر ارتباك للتجار والصناعيين.

مخاطر التقييم الجمركي والفواتير

تحوّل بعض البنود من رسم ثابت إلى نسبة من قيمة الفاتورة يمكن أن يكون أكثر عدالة؛ لأنه يجعل الرسم متناسبًا مع قيمة السلعة المستوردة. لكنّ هذا الأسلوب يفتح في الوقت نفسه بابًا لمخاطر التلاعب بقيمة الفواتير، خصوصًا إذا جرى تخفيض السعر المصرّح عنه بهدف تقليل الرسم الجمركي المستحق.

هذه المشكلة لا تؤثر في إيرادات الخزينة فقط، بل تخلق أيضًا منافسة غير عادلة بين المستورد النظامي الذي يُصرّح بالقيمة الحقيقية، والمستورد الذي يخفض قيمة الفاتورة. لذلك تحتاج التعرفة الجديدة إلى قواعد تقييم واضحة، ومقارنة دورية مع الأسعار العالمية، وآلية تدقيق تمنع استخدام الفواتير كوسيلة للتهرب من الرسم.

أثر قصير الأجل على الطلب على القطع الأجنبي

تخفيض الرسوم قد يشجّع الصناعيين والتجار على استيراد كميات كبيرة من المواد الأولية. وهذا مفيد للإنتاج، لكنّه في المدى القصير قد يرفع الطلب على الدولار. إذا لم يتحوّل هذا الاستيراد بسرعة إلى إنتاج محلي متاح في السوق، فقد يظهر ضغط إضافي على الليرة.

لكن هذا الدعم يبقى غير كافٍ إذا لم يترافق مع معالجة تكلفة الطاقة والتمويل والنقل. قطاعاً الحديد والإسمنت يحتاجان إلى طاقة مستقرة، وأي ارتفاع في تكلفة الوقود أو الكهرباء يمكن أن يحو جزءاً كبيراً من فائدة التخفيض الجمركي. لذلك فإن التعرفة الجديدة تخدم إعادة الإعمار، لكنها لا تكفي وحدها لإطلاق دورة بناء واسعة.

إعادة الإعمار لا تعتمد فقط على توافر التمويل، بل على تكلفة المواد الأساسية وسهولة إدخال الآلات والمستلزمات. في هذا السياق، تبدو التعرفة الجديدة داعمة جزئياً لإعادة الإعمار من خلال تخفيض رسوم الكلينكر وبعض المدخلات المرتبطة بالصناعة، إلى جانب إبقاء حديد الصب الخام عند رسم منخفض. الأثر الأوسع يظهر في أن تخفيض مدخلات إنتاج الإسمنت يساعد في دعم المصانع المحلية، بينما يساهم استقرار رسم الحديد عند مستوى منخفض في الحد من ارتفاع تكلفة بعض مواد البناء الأساسية.

الأثر على الليرة السورية

الرسوم المرتفعة من دون رقابة قد تنقل الطلب من السوق النظامية إلى السوق غير النظامية.

أما الضغط المحتمل على الليرة فيأتي من زيادة الطلب على الاستيراد بعد التخفيضات. فإذا توسّع استيراد المواد الأولية بسرعة، بينما بقي الإنتاج بطيئاً، قد يرتفع الطلب على الدولار قبل أن تظهر المنافع الإنتاجية. لذلك تحتاج التعرفة الجديدة إلى تنسيق مع سياسة تمويل الاستيراد، حتى يحصل الإنتاج الحقيقي على الأولوية في القطع الأجنبي.

يمكن أن يكون أثر التعرفة الجديدة على الليرة إيجابياً أو ضاعطاً بحسب طريقة التطبيق. الأثر الإيجابي يظهر عندما يتم توجيه الاستيراد نحو المواد الأولية التي تدخل في إنتاج محلي. عندها يتحول الطلب على القطع الأجنبي إلى نشاط إنتاجي، بدلاً من أن يذهب إلى استيراد سلع جاهزة للاستهلاك.

كذلك فإن رفع رسوم بعض السلع الكمالية أو النهائية قد يُخفّف استيرادها النظامي، ويُقلّل الطلب غير المنتج على القطع الأجنبي. لكنّ هذا الأثر مشروط بضبط التهريب؛ لأنّ

العلاقة بين التعرفة وسعر الصرف

ومن جهة أخرى، يمكن أن تساعد التعرفة الجديدة على تخفيف الضغط عن الليرة إذا نجحت في تقليل استيراد السلع النهائية وزيادة الإنتاج المحلي. أما إذا أدت التخفيضات إلى موجة استيراد واسعة من دون إنتاج مقابل، فقد يرتفع الطلب على الدولار في المدى القصير. لذلك يجب أن تتكامل السياسة الجمركية مع سياسة تمويل الاستيراد، بحيث يحصل الإنتاج الحقيقي على الأولوية.

لا تعمل التعرفة الجمركية بمعزل عن سعر الصرف. فحتى عندما تنخفض الرسوم على مادة معينة، قد لا يشعر السوق بهذا التخفيض إذا ارتفع سعر الدولار، أو زادت تكلفة تمويل الاستيراد. لذلك فإن أثر التعرفة الجديدة على الأسعار والليرة يبقى مرتبطاً بقدرة السياسة النقدية على ضبط الطلب على القطع الأجنبي، وتوجيهه نحو الاستيراد المنتج.

الأثر على الأسعار والتضخم

في المواد الأساسية مثل القمح والسكر الخام والزيوت الخام واللحوم، يمكن للتخفيضات أن تُخفف الضغط التضخمي إذا جرى ضبط السوق. أما في السلع التي ارتفعت رسومها، مثل بعض المنتجات المصنعة، فقد يظهر أثر معاكس على السعر. لذلك ستكون النتيجة النهائية مختلطة: انخفاض محتمل في مواد، ثبات في مواد، وارتفاع في مواد أخرى.

التعرفة الجمركية تؤثر في الأسعار عبر ثلاث قنوات رئيسية. القناة الأولى هي تكلفة المستوردات النهائية، فارتفاع الرسم يرفع السعر غالبًا، وانخفاضه قد يُخفف السعر إذا كانت المنافسة قوية. القناة الثانية هي تكلفة المواد الأولية، فخفض رسومها يمكن أن يُخفف تكلفة الإنتاج المحلي. القناة الثالثة هي سعر الصرف؛ لأن أي ضغط على الدولار ينعكس لاحقًا على مختلف السلع.

مؤشرات متابعة أثر التعرفة

كما يجب متابعة مؤشرات أخرى مثل تراجع أو توسع التهريب، ومدى استقرار أسعار مواد البناء والغذاء والدواء، وحجم الفارق بين تكلفة الاستيراد وسعر البيع النهائي. هذه المؤشرات تسمح بتقييم التعرفة بوصفها أداة اقتصادية قابلة للمراجعة، لا مجرد جدول ثابت للرسوم.

لا يمكن الحكم على نجاح التعرفة الجديدة من خلال الأرقام المعلنة فقط، بل يجب متابعة أثرها خلال الأشهر اللاحقة للتطبيق. ويمكن قياس هذا الأثر من خلال مجموعة مؤشرات، أبرزها تغيير أسعار السلع التي انخفضت رسومها، وحجم استيراد المواد الأولية مقارنةً بالسلع النهائية، وعدد المعامل التي وسَّعت إنتاجها أو عادت إلى العمل، وحجم الإيرادات الجمركية، وحركة الطلب على القطع الأجنبي.

القطاع	اتجاه التعرفة	اتجاه التعرفة
مواد البناء	تخفيض واضح في الكليينكر واستقرار حديد الصب الخام عند رسم منخفض	دعم الإنتاج المحلي وخدمة إعادة الإعمار
الصناعات الغذائية	تخفيض مواد أولية ورفع بعض المنتجات النهائية	دعم المصانع وحماية المنتج المحلي
الدواء	تخفيض المواد الأولية وخفض الأدوية الجاهزة	تحسين التوافر وتخفيف تكلفة الإنتاج
الزراعة	رسوم منخفضة نسبيًا على الأسمدة وبعض الآلات	دعم نسبي للإنتاج الزراعي

القطاع	اتجاه التعرفة	اتجاه التعرفة
السلع الكمالية	رسوم مرتفعة أو ثابتة	تقليل الاستيراد الاستهلاكي
الألبسة وبعض المنتجات النهائية	رسوم مرتفعة	حماية الصناعة، مع خطر ارتفاع الأسعار
الهواتف	تخفيض أو تثبيت بحسب الشريحة	تخفيف جزئي على الشرائح الأقل والأوسط
اللحوم	تخفيض واضح	احتمال تخفيف الأسعار إذا ضُبطت السوق

الأرقام تظهر انخفاضات كبيرة في مواد مثل الكليكر، السكر الخام، القمح، اللحوم، الزيوت الخام، والأدوية، بينما بقي حديد الصب الخام مستقرًا عند مستوى منخفض، وتواصلت الرسوم المرتفعة على بعض المنتجات النهائية والكمالية.

هذا التوجه يمكن أن يخدم الاقتصاد إذا تحوّل إلى إنتاج فَعْلِي، وأسعار أكثر استقرارًا، وتوافر أفضل للسلع. لكنه قد يتحوّل إلى عبء إذا لم تصل التخفيضات إلى السوق، أو إذا شجعت الرسوم المرتفعة التهريب، أو إذا بقيت الصناعة غير قادرة على الإنتاج بسبب الطاقة والتمويل والنقل.

خاتمة

تكشف التعرفة الجمركية الجديدة عن توجُّه اقتصادي يقوم على إعادة ترتيب أولويات الاستيراد؛ بحيث تصبح المواد الأولية ومدخلات الإنتاج أقل تكلفة، بينما تبقى بعض السلع النهائية والكمالية عند رسوم أعلى. هذا التوجُّه يمنح الصناعة المحلية فرصة أفضل للعمل، ويدعم قطاعات مرتبطة بالغذاء والدواء وإعادة الإعمار، لكنَّه لا يضمن وحده انخفاض الأسعار أو توسُّع الإنتاج.

نجاح هذه التعرفة يرتبط بقدرة الجهات المعنية على ضبط السوق، ومنع التهريب، ومراقبة انتقال أثر التخفيضات إلى المُنتج والمستهلك. كما يحتاج إلى تنسيق مع سياسات التمويل والطاقة وسعر الصرف؛ لأنَّ خفض الرسوم الجمركية لا يكون فعَّالاً إذا بقيت تكلفة الإنتاج مرتفعة أو بقي الوصول إلى القطع الأجنبي صعباً.

بناءً على ذلك، يمكن اعتبار التعرفة الجديدة خطوة مهمة في اتجاه دعم الإنتاج وترشيد الاستيراد، لكنها تبقى أداة ضمن سياسة اقتصادية أوسع. أثرها الحقيقي سيظهر من خلال قدرة المعامل على زيادة الإنتاج، واستقرار أسعار المواد الأساسية، وتحسُّن حركة التجارة النظامية خلال الفترة المقبلة.

المراجع

- **الهيئة العامة للمنافذ والجمارك.**
جدول التعريفات الجمركية المتناسقة لعام 2026. الجمهورية العربية السورية، 2026.
- **الهيئة العامة للمنافذ والجمارك.**
جدول التعريفات الجمركية في سوريا لعام 2025. الجمهورية العربية السورية، 2025.
- **رئاسة الجمهورية العربية السورية.**
المرسوم رقم 110 لعام 2026 المتعلق باعتماد جدول التعريفات الجمركية المتناسقة. دمشق، 2026.
- **الهيئة العامة للمنافذ والجمارك.**
القوانين والأنظمة الجمركية وآليات تصنيف السلع. الجمهورية العربية السورية.
- **منظمة الجمارك العالمية WCO.**
النظام المنسق لتوصيف وترميز السلع HS Code. بروكسل.



TRENDS | **ترندز**
Economic studies | للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları arařtırma merkezi